فاعلية الكشوف والتقارير المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

The effectiveness of financial statements and reports under the application of the financial accounting system

الأخضر رينوبة (*)
مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة بالأغواط، الجزائر
welcomtolakhdar@gmail.com

أم كلثوم هواري
جامعة غرداية، الجزائر
keltoumhouari@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/28 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/31

****

ملخص:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تبيان أهمية المعلومات المحاسبية في زيادة الوعي المحاسبي لكل الأطراف المستخدمة لها من خلال تمكينهم من الاطلاع ومعرفة الوضعيات المالية والمحاسبية للمؤسسات وبالتالي تكوين نظرة شاملة عليها مما يسهم في اتخاذ قرارات رشيدة، لاسيما المخرجات المحاسبية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية، ومما لا يخفى الأهمية البالغة للكشوف والتقارير المالية التي تسهم بشكل خاص في زيادة الاتصال المالي والمحاسبي بين المؤسسات وجميع الأطراف ذوي الصلة؛ ومن خلال منهج تحليلي تقدم هذه الورقة البحثية تصور شامل حول أهمية الكشوف والتقارير المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يسعى الى تقديم معلومات محاسبية تتسم بالجودة من خلال مواءمتها وموثوقيتها.

الكلمات المفتاحية : نظام المحاسبة المالية، معايير المحاسبة الدولية، كشوف مالية، تقارير مالية.

Abstract:

Through this research, we seek to demonstrate the importance of accounting information in raising the accounting awareness of all users by enabling them to have access to and understand the financial and accounting positions of enterprises and thus to have a comprehensive view of them, thereby contributing to rational decisions, in particular accounting outputs prepared in accordance with the International Accounting Standards.

*المؤلف المرسل.

Through an analytical approach, this research paper provides a comprehensive picture of the importance of financial statements and reports under the financial accounting system, which seeks to provide quality accounting information through harmonization and reliability.
key words: financial accounting system, international accounting standards, financial statements, financial reports

مقدّمة:

لقد شهد العالم بأسره تغيرات سريعة وشاملة أتت على كل المجالات البيئية التي تعمل بها الأنظمة المحاسبية، كما صاحبها ظهور تكتلات إقتصادية سهلت عملية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذلك الأفراد بين العديد من الدول ذات اللغات والثقافات المختلفة، وبالتالي كان ولابد من ظهور معايير محاسبية دولية لتضبط الممارسات المحاسبية بين الدول، وقد ظهرت كذلك المحاسبة الدولية وما يعرف بالتوافق والتوحيد المحاسبي بهدف أساسي يتمثل في تقديم المعلومات المحاسبية الملاءمة و الموثوقة، والقابلة للفهم والمقارنة على مستوى دولي للمستخدمين المختلفين؛

وحتى تحقق المعلومات المحاسبية المتضمنة في الكشوف والتقارير المالية والتي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي الفائدة المرجوة منها كان لزاما على المحاسبة من أن تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمستخدمين؛

وفي هذا الإطار فالجزائر سعيا منها إلى تحقيق أهداف المستخدمين للمعلومات المحاسبية، فقد تبنت وطبقت النظام المحاسبي المالي الذي حدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وهو ما ينعكس بالضرورة على الكشوف والتقارير والمالية.

ومن هذا تبرز لنا إشكالية هذه الورقة البحثية والمتمثلة في:

ما مدى فاعلية الكشوف والتقارير المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: نظام المحاسبة المالية؛

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات تطبيقها ومدى توافقها مع النظام المحاسبي المالي؛

المبحث الثالث: فاعلية الكشوف المالية والتقارير في ظل النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: نظام المحاسبة المالية

لقد فرضت تحديات العولمة في القطاع المالي على ضرورة مواكبة المقاييس الدولية للمحاسبة هذه المقاييس تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدولية و شروط المستثمرين الأجانب و تمكين الأنظمة

المالية و البنكية الجزائرية من مواكبة الأسواق المالية العالمية و البنوك الدولية ,فضلا عن تكييف الأنظمة المعمول بها مع الأنظمة العالمية وتوحيد لغة المحاسبة بما يتماشى و التحولات التي فرضتها العولمة و اقتصاد السوق. وفي هذا المبحث سنتناول مفهوم النظام المحاسبي المالي، أهدافه وخصائصه وكذا أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي(SCF)

يعتبر النظام المالي المحاسبي إعادة صياغة للمخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975، والذي يندرج في إطار عمليات التحديث التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر, كما يعتبر في الحقيقة تغيير في الثقافة المحاسبية الحالية ومحاولة التقارب مع معاييرIFRS التي تشكل المرجع العالمي باعتبار أنها مطبقة من طرف أكثر من 100دولة من بينها دول المجموعة الأوروبية وأكثر من 120 منظمة مهنية في العالم (ناصر، 2010، صفحة 09).

ولهذا كانت هناك جملة من التعديلات و الإصلاحات البارزة في النظام المحاسبي و المالي الجديد و المتضمن في قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل : 25 نوفمبر سنة 2007 ، وطبقا لهذا القانون فان: "النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية" (الجريدة، 2007)، ونشير أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الأنجلوساكسوني، و مدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسيPCG أي أن النظام المحاسبي المالي عبارة عن مزيج بين النظام الأنجلوساكسوني والنظام الفرنكوجرماني.

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي وفق للمواد 02،04،05 من قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي

يمكن إبراز أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- توفير معلومات مالية ومحاسبية مفهومة وموثوق بها دوليا؛
- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها PCN؛

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- إعطاء صورة صادقة وحقيقية عن الوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات؛
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين مسيرين مستثمرين حالتين و محتملين مستخدمين، مقرضين، دائنين، زبائن، جمهور، مدققين، والدولة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي (ناصر، 2010، صفحة 06)؛
- تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق؛
- ضمان مقر أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة؛
- نشر معلومات وافية، صحيحة وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين؛
- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط؛
- تبيين تطور المعايير و التقنيات المحاسبية قصد تقريب الممارسات المحاسبية إلى الممارسات المحاسبية الدولية القائمة. (بلكيحل، 2009، صفحة 58)

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي:

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص أهمها:

- توسيع مجال التطبيق مقارنة بـ PCN ؛
- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي ، و إعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة ؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا و شفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها و إعداد القوائم المالية ، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛

- توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات بما فيها تلك التي لم يعالجها PCN كالقرض الإيجاري، الامتيازات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة و مقروءة تمكن من إجراء المقارنات و اتخاذ القرارات؛
- وجود تقديم حسابات موحدة و حسابات مشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار؛
- ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، و معايير محاسبية، و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. و تشمل الكشوف المالية على ما يلي:
  - الميزانية.
  - جدول حسابات النتائج.
  - جدول سيولة الخزينة .
  - جدول تغير الأموال الخاصة؛
  - ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج (ناصر، 2010، صفحة 04).
- يحدد الإطار التصوري للمحاسبة بوضوح الاتفاقيات و المبادئ الأساسية للمحاسبة و الأصول و الخصوم ورؤوس الأموال الخاصة و الأعباء و كذا المنتجات ؛
- تأسيس نظام محاسبة مبسط يركز على محاسبة خاصة بالمؤسسات المصغرة و التجار الصغار؛
- تبيين القواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة لا سيما مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي.

المطلب الثالث: أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

تتجلى أهمية النظام المحاسبي المالي في كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي و بالتالي تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة. وفرض رقابة على الشركات التابعة و الفروع للشركة الأم وتقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل

القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة و الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم، وبالتالي توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

أي انه يمكن إبراز أهمية النظام المحاسبي المالي في العناصر التالية:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة؛
- اعتماد معايير محاسبية متعارف عليها قانونا، يؤدي إلى اقتصاد الجهد والزمن والتكلفة في عملية الإصلاح المحاسبي؛
- يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات مما ينعكس على التسيير في المؤسسات، وبالتالي تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية؛
- يعزز من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق؛
- النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من التطبيقات المحاسبية العالمية المتطورة، بإنتاجه لمعلومات محاسبية ذات جودة، بحيث يعتمد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ موحدة أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر (بلكيحل، 2009، صفحة 59)؛
- أتى النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات بوضع أدوات ملائمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري الجزائري. هذه الأدوات معتمدة دوليا لتشديد الرقابة على حسابات المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري، وبالتالي ستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة و الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
- يعرف النظام المحاسبي المالي قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، كما يحتوي على إطار تصوري يتضمن المبادئ، الفرضيات والاتفاقيات، وعلى قواعد واضحة تضمن مزيد من التناسق وتقلل من عدم الفهم، أي أن النظام المحاسبي المالي يسهل من عملية التحقق ومراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك في

تمويل الاقتصاد، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخوصصة وإنشاء شركات مساهمة مفيدة في البورصة، لأن إنتاج معلومة محاسبية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات؛

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة. مما يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من طرف المستثمرين؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة (ناصر، 2010، صفحة 09).

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات تطبيقها ومدى توافقها مع النظام المحاسبي المالي

تسعى العديد من الدول إلى توحيد ممارساتها المحاسبية، إلا أن هناك دول أخذت الصدارة في تولي هذه المهمة فبادرت إلى إرساء قاعدة لذلك فجاء ما يصطلح عليه بمعايير المحاسبة الدولية بغرض توحيد الأعمال المحاسبية بين دول العالم، لاعتبار المحاسبة لغة الأعمال في العصر الحالي. لذلك سارعت الدولة الجزائرية إلى إصلاح محاسبي من شأنه تقريب ممارساتها والممارسات العالمية بعد ما أدركت أن سياسة الترقيع للمخطط الوطني المحاسبي أصبحت دون جدوى خاصة بعد التحولات التي شهدتها البيئة الجزائرية، وكان أهمها الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق. و كان عليها أن لا تكون في منأى ومعزل عن مايجري بالعالم وان تسعى إلى الانضمام إلى الركب الدولي، وفي هذا المبحث سنتناول ماهية معايير المحاسبة الدولية بين الماهية والخصائص وكذا النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية

الفرع الأول: تعريف معايير المحاسبة الدولية: لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة standard الانجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية، ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع ،يقاس على ضوئه وزن شئ أو طوله أو درجة جودته. أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للكيان ونتائج أعماله وإيصال المعلومات إلى المستفيدين (ليازيد، 2010، صفحة 02) . والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للكيان ونتائج أعماله، مثل الموجودات الثابتة، البضاعة أو غيره.

وأيضا يمكن وضع التعريف التالي للمعايير المحاسبية فالمعيار المحاسبي هو: "بيان لتحقيق التوافق والتنسيق فيما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للكيان، وهذا يساعد على جعل الكشوف المالية ذات قابلية على المقارنة والفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة فالمعيار يوضع في ضوء الأعراف المحاسبية المتعارف عليها والظروف البيئية السائدة وأساسيات النظرية المحاسبية (سلوم، صفحة 12)".

ويعرف المعيار حسب المنظمة الدولية للمواصفات على أنه" وثيقة أعدت بإجماع، و مصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة و متكررة قواعد أو خطوط عريضة، أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين"

من خلال ما سبق يمكننا أن نعرف المعايير المحاسبية بأنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء أكانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم العمل المحاسبي، أما المعايير المحاسبية الدولية هي معايير صادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية من أجل توحيد المحاسبة على المستوى الدولي بهدف ضمان التجانس في المعلومات المحاسبية والمالية لأجل تسهيل قراءتها و إجراء المقارنات بين الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات وكذلك النتائج المحققة.

الفرع الثاني: أهمية معايير المحاسبة الدولية: تم إصدار المعايير المحاسبية الدولية للدور الهام الذي تلعبه و يتمثل فيما يلي:

- تحسين جودة المعلومات؛
- انسيابية الاستثمار بين البلدان؛
- تقليل كلفة معالجة المعلومات المحاسبية؛
- القدرة على فهم المعلومات.

المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية بواعث الصدور والخصائص

الفرع الأول: بواعث وأسباب صدور المعايير المحاسبية الدولية

- العولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر، وتطور الأسواق المالية العالمية؛
- الخصخصة في بعض دول العالم، وانتهاج اقتصاد السوق؛
- التغيرات الحاصلة في أنظمة النقد الدولية؛

- انتشار الشركات متعددة الجنسيات لتشمل أصقاع المعمورة، سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول أو السيطرة على شركات تابعة.

- ولعل من أهم الأسباب ثورة المعلومات، وانتشار الحواسيب والتكنولوجيات الحديثة، التي أدت إلى تعزيز العولمة وتدفق المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات الوقت المناسب، هذه المعلومات تمثل مخرجات النظام المحاسبي للكيان أو القطاع أو الدولة، ولا تكون ذات فائدة إذا لم تكن تمتاز بالخصائص النوعية، مما أدى إلى ضرورة وضع معايير تحدد هذه الخصائص.

الفرع الثاني: خصائص المعايير المحاسبية الملائمة

ونظرا لأن المعايير المحاسبية تعد أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة لذلك لابد وأن تتصف بالخصائص التالية (عجيلة و بن نوي، 2010، صفحة 07):

- يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية المحيطة بالمجتمع؛
- يجب أن تكون المعايير المحاسبية واقعية فلا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالثبات، بل لابد وان تتغير وفقا للظروف البيئية المتغيرة من وقت لآخر فالمعايير المحاسبية عملية مستمرة؛
- أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية؛
- يجب أن لا تؤثر الضغوط السياسية أو ضغوط جهة معينة على إعداد المعايير المحاسبية؛
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد، ويقصد بذلك عدم توقع تحديد نتائج معينة مقدما بقدر الإمكان عند إعداد المعايير المحاسبية؛
- وأخيرا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية بمعنى ألا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي وفقا لأهميتها النسبية فلا تصدر المعايير المحاسبية ألا للعناصر والبنود والعمليات المؤثرة في إعداد وعرض القوائم المالية.

الفرع الثالث: أهداف المعايير المحاسبية الدولية

من بين أهم الأهداف و الدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية ما يلي:

- قبولها وتطبيقها عالميا والاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة؛

- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية؛
- توفير الوقت والمال الذي يبذل في توحيد القوائم المالية للشركات الدولية (توحيد الممارسات المحاسبية)؛
- تسهل العمليات الدولية و التسعير، و كذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، و تجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة؛
- رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، فحتى الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية سوف تتبنى الأنظمة المحاسبية الدولية.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

الفرع الأول: أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر وفق المعايير المحاسبة الدولية:

إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر يهدف إلى التماشي والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، بحيث تكمن أهمية هذه الإصلاحات المحاسبية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية من خلال مساعدتها في ظل تعدد العلاقات بين الأسواق المالية والأنشطة التجارية والمالية للمؤسسات، على ضمان قابلية الفهم والمقارنة الدولية للقوائم (الكشوف) المالية للمؤسسات، للإجابة على احتياجات المستثمرين من المعلومات (براق و قمان، 2011، صفحة 04).

بالإضافة إلى أن معايير المحاسبة الدولية تساعد على ضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية يضفي عليها صفة القبول.

الفرع الثاني: مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية

يمكن القول بأن التزام الجزائر بالمعايير المحاسبية الدولية حتمية وليس خيار ومن خلال مقارنة محتوى SCF و المعايير المحاسبية الدولية يمكن ملاحظة التقارب أو التوافق بين المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية.

يمكن القول أيضا بأن المعايير المحاسبية ومهما كانت طبيعتها، فإن استحداثها جاء أساسا لخدمة المنتج المحاسبي، المتمثل في المعلومات المحاسبية والمالية (شكلها، قياسها، عرضها) ومسار المعالجة الذي يولد هذه المعلومات (بلغيث، 2004، صفحة 04)، والمؤسسة باعتبارها المنتج لهذه المعلومات، والأطراف المستعملة على اختلاف طبيعتهم وأهميتهم باعتبارهم المستعملين لهذه

المعلومات. بالإضافة إلى تأكيدها على ضرورة توفرها (المعلومات المحاسبية والمالية) على الخصائص النوعية التي تمكنها من تحقيق جميع أهدافها.

المبحث الثالث: فاعلية الكشوف والتقارير المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي هو إنتاج معلومات محاسبية وتقديمها إلى المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها، ولهذا فلابد من أن يصمم النظام المحاسبي بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على:

- معرفة نتيجة نشاط المؤسسة (ربح أو خسارة) خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات تقرير يتمثل في كشف حساب النتيجة أو حساب الأرباح والخسائر؛

- معرفة المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة ويحمل هذه المعلومات تقرير يسمى كشف المركز المالي أو الميزانية؛

- معرفة التغيرات التي تحدث في المركز المالي خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات تقرير يعرف بكشف التدفقات النقدية؛

- معرفة الحركات التي تكون قد أثرت في أي بند من البنود التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، ويحمل هذه المعلومات تقرير يعرف بكشف تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.

وبالتالي فان القوائم المالية أو الكشوف المالية كما أسماها النظام المحاسبي المالي تعتبر من أهم محرجات نظام المعلومات المحاسبي وهي الوسيلة الأكثر استخداما من أجل توفير هذه المعلومات بشكل عام حيث يتم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها (فالنظام المحاسبي المالي تبنى معايير المحاسبة الدولية)، وتعتبر الكشوف المالية وما تتضمنه من معلومات مالية عنصرا رئيسيا في التقارير المالية.

المطلب الأول: الكشوف المالية

الفرع الأول : تعريف الكشوف المالية (القوائم المالية)

لقد عرفها البعض بأنها عبارة عن مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات.

وكما تعرف بأنها:" "وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في المشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان ذلك في داخل المشروع أو خارجه" (نور، 2003، صفحة 43).

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فقد وضع المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، و الذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول، الميزانية، و جدول حسابات النتائج، وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، و جدول تدفقات الخزينة، و الملاحق أو الإيضاحات. (نوي، 2008، صفحة 47).

والكشوف المالية عند إعدادها تخضع لما يلي (نمر و صديقي، 2011، صفحة 10):

– تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها في مدة أقصاها (04) أربع أشهر تلي تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية؛

– يجب أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للشركة، طبيعة القوائم المالية،تاريخ الإقفال، العملة المستعملة في قياس الكشوف المالية، ويجب أن تعرض الكشوف لزوما بالعملة الوطنية؛

– يتم عرض وتقديم الكشوف المالية (الميزانية، حسابات النتائج،جدول تدفقات الخزينة) بعمودين، واحد لأرصدة الدورة السابقة، والثاني يخص الدورة الحالية، مما يمكن من مقارنة السنة الحالية بالسنة السابقة؛

– تعد الفترة التي تعبر عنها الكشوف المالية ب(12) اثني عشر شهرا وتكون في 31 ديسمبر، غير أنه يمكن استثناء تغيير ذلك اذا كانت طبيعة النشاط لا تسمح بذلك.

الفرع الثاني : أهمية وأهداف الكشوف المالية (القوائم المالية)

1-أهمية الكشوف المالية:

إن للكشوف المالية مرتبة هامة بين مصادر المعلومات، وذلك لأنها تعطي معلومات هامة تساعد اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أنها بتوفيرها للمعلومات لكافة المستثمرين بصورة متكافئة تؤدي إلى عدالة التعامل في السوق المالي، وكما أنها تعد من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في الأسواق المالية. مما يؤثر على مناخ الاستثمار وجعله ملائما وبالتالي التأثير على نمو وازدهار الاقتصاد ككل (ديلمي، 2009، صفحة 96).

2-أهداف الكشوف (القوائم) المالية:

حددت الفقرات 14 ،13 ،12 ، من الإطار النظري الذي تم نشره في عام 1989 من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها في ما يلي (نوي، 2008، صفحة 48):

1-تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة، وذلك بغرض إفادة العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛

2-تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها. ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية، قد تشمل على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة؛

3-تلبي القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين. ومع ذلك فإن تلك القوائم لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويرجع ذلك في حد كبير أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

وبالتالي يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الكشوف المالية لتحقيقها فيما يلي (ديلمي، 2009، صفحة 97):

- تقديم المعلومات اللازمة؛
- تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية؛
- توفير معلومات حول موارد المؤسسة والالتزامات اتجاهها؛
- توفير معلومات عن أداء المؤسسة وقدرتها على تحقيق المكاسب؛
- توفير معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة.

ومنه فإن المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية (le bilan) ،أما المعلومات حول الأداء فتوفر من طرف قائمة حساب النتيجة (le compte de résultat) ، وفيما يخص المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قبل قائمة تدفقات الخزينة (état des flux de trésorerie) ،إضافة إلى معلومات أخرى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية (زغدار و محمد سفير، 13-15 أكتوبر 2009، صفحة 03).

وفي هذا الصدد فان كثرة المعلومات قد لايضر دائما بنوعيتها، لكن غياب عرضها يضر بوضوح ونوعية المعلومات وكذلك عملية قراءتها من طرف المستخدمين.

الفرع الثالث: عرض الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)

النظام المحاسبي المالي الجديد، امتثالا للمعايير الدولية IAS 1 و IAS 7 يعتمد على الكشوف المالية الخمسة التالية:

1- **الميزانية:** تعتبر أهم وثيقة مالية، يتم التصنيف فيها حسب المصدر و الغاية، حيث يفترض تقديم الميزانية حسب مفهوم دورة الاستغلال بالتمييز بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية، وتضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، و ينبغي أن تشمل على الأقل العناصر التالية (Obert, 2003, p. 71):

- الأصول: التي يميز فيها بين الأصول غير الجارية و الأصول الجارية، والمعيار الذي بموجبه يتم هذا التمييز هو المدة، إذ كل ما كان لأقل من سنة فهو أصل جار و ما عدا ذلك فيعتبر غير جار؛

- الخصوم: يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية، وعليه فإن الأموال الخاصة و الديون لأكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما الديون لأقل من سنة فهي خصوما جارية.

2- **حسابات النتائج :** يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، و هو وثيقة تلخيصية لنواتج و أعباء الدورة، لا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استنادا إلى مبدأ محاسبة الالتزام، و يسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة، بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) و كل هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير؛

3- **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** يقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة وضعية تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، و بواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص و الأعباء و النواتج المسجلة مباشرة في رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبية و مختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال؛

هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقة في إطار المخطط المحاسبي الوطني، لكنه أصبح جدولا رئيسيا يمكن بواسطته إعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا في التحليل المالي.

يعتبر النظام المحاسبي المالي رؤوس الأموال الخاصة هي فرق بين أصول وخصوم المؤسسة ، أما سابقا فقد كانت تعتبر رؤوس الأموال الخاصة جزء من الخصوم.

4- **جدول تدفقات الخزينة:** يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة و معادلاتها و معلومات أخرى عن استعمال هذه التدفقات (المرسوم، 08-156). فهو يظهر التحصيلات والتسديدات خلال الدورة حسب مصدرها:

- تدفقات متأتية من النشاطات العملياتية؛
- تدفقات متأتية من نشاطات الاستثمار؛
- تدفقات متأتية من نشاطات التمويل؛
- تدفقات الخزينة المتأتية من فوائد الحصص.

يقدم هذا الجدول حسب الطريقة المباشرة، و اختياريا حسب الطريقة غير المباشرة.

هذا الجدول لم يكن في السابق، حيث يسمح هذا الجدول بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار وتدفقات التمويل، كما أنه يمكن من المقارنة مع الدورة السابقة وهو ما يعتبر شيء هام بالنسبة للتحليل المالي .(Merouani, 2005, p. 135)

5- **ملحق الكشوف المالية:** يتضمن على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوي المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات).

و أهداف الملاحق هي:

- شرح الطرق المحاسبية و طرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات؛
- عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانونا؛
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة و أداءاتها.

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الثاني: التقارير المالية

الفرع الأول : مفهوم التقارير المالية

1-تعريف التقارير المالية:

يعتبر مفهوم التقارير المالية مفهوما أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية -والتي تعتبر المحور الأساسي للتقارير المالية، كتقرير مجلس الإدارة، والتنبؤات المالية، والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة، ووصف الخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة فهي تضيف معلومات أخرى غير مالية لا تتضمنها القوائم المالية، لكنها مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية

والمحاسبية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وذلك لأنها تعتبر الوسيلة الأكثر استخداما بحيث أنها تمدهم بالمعلومات المحاسبية، أي أنها تعتبر كوسيلة لإيصال المعلومات إلى الأطراف الخارجية مثلها مثل القوائم أو الكشوف المالية ولكن بصورة أوسع، وبالتالي فان أحد مؤشرات فاعلية نظام المعلومات المحاسبي هو جودة تلك التقارير وملاءمتها للمستخدم أو المستفيد (الجزراوي و الجنابي، 2009، صفحة 101).

2-أهداف التقارير المالية: الأهداف التي تقدمها التقارير المالية ليست مقتصرة على ما تقدمه القوائم المالية فحسب بل تهدف إلى (حماد، 2002، صفحة 39) :

- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، لاتخاذ القرارات المناسبة؛ ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات؛
- زيادة منفعة المعلومات المقدمة في القوائم المالية؛
- تقدم معلومات لازمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها؛
- تساعد المهتمين بالمؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض؛
- تقدم معلومات واضحة عن كيفية قيام إدارة المؤسسة لمسؤولياتها تجاه الملاك؛
- تقدم معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبوبة حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

الفرع الثاني: فاعلية الكشوف والتقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي:

الكشوف المالية –والتقارير المالية- عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي أداة اتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين داخل المنظمة وخارجها، لذلك فان فاعلية نظام المعلومات المحاسبي تتعلق بجودة التقارير وملاءمتها للمستخدمين، وحتى تستطيع المعلومات المالية والمحاسبية التي تقدمها الكشوف المالية – والتقارير المالية- أن تحقق الأهداف المرجوة منها ينبغي أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية الضرورية، وتحديد هذه الخصائص والاتفاق على محتواها يعتبر أمرا ضروريا لجعل المعلومات المالية ذات قيمة اقتصادية، ولا يوجد اتفاق بين المهتمين بالمحاسبة (كتابا ومنظمات) على عناصر تلك الخصائص (نوي، 2008، صفحة 50). لكن هناك خصائص معينة متفق عليها بين الجميع، وتشتمل الخصائص الرئيسية

المتفق عليها بين الكتاب على أربع خصائص رئيسية هي: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم أو الوضوح.

وحتى تحتوي الكشوف المالية –والتقارير- (المخرجات) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فانه يجب مراعاة الشروط التالية عند إعداد وعرض وتصميم أشكال التقارير (العال، 1985، الصفحات 560-561):

- ضرورة وضوح وسهولة فهم الكشوف المالية، خاصة وأن معظم مستخدميها ليسو ممن يمتلكون خبرات محاسبية؛
- ملائمة التقارير المالية لاحتياجات المستويات الإدارية داخل المنظمة، وكذلك المستخدمين الخارجيين؛
- تحديد ما يجب إدراجه والإفصاح عنه في الكشوف المالية، وما يجب حذفه وإهماله منها، في ظل محددات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (التكلفة والمنفعة، والأهمية النسبية).

وبالتالي فمخرجات نظام المعلومات المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمتمثلة في المعلومات المحاسبية المتضمنة في الكشوف المالية –والتقارير المالية- لا تعتبر معلومات ذات معنى وإفادة لمستخدميها إلا إذا كانت تمتاز بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وهو ما يعبر بالضرورة على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بإنتاجها.

ولهذا فقد أكد النظام المحاسبي المالي (SCF) في إطاره التصوري على ضرورة توفر تلك الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، والتي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي، وهو ما يتجلى في المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429الموافق ل26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، فقد نصت المادة على أنه " يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح".

وهذا النص الصريح إن دل على شيء فإنما يدل على أن النظام المحاسبي المالي أكد على ضرورة أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الواردة في الكشوف المالية والتي تعتبر بمثابة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المالي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في: الملاءمة والدقة (وبالتالي إمكانية الوثوق بها)،والقابلية للمقارنة والوضوح (أو قابلية الفهم)، وهذا ما يعزز ويثمن من فاعلية نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بإنتاجها.

خاتمة:

لقد أوضحت لنا هذه الدراسة أن لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات دور بالغ الأهمية، كونه يوفر بمخرجاته المعلومات التي تلبي احتياجات مختلف الأطراف المهتمة بالمحاسبة سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها؛

ونظرا لكون المعلومة المحاسبية تعتبر وسيلة التواصل بين جميع المتعاملين الاقتصاديين، كان ولابد من توحيد آليات وطرق التسجيل المحاسبي بين الدول، وهذا ما عملت به الجزائر في إطار ما يعرف بأعمال الإصلاح المحاسبي وانتقالها إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي جاء بإطار تصوري تم فيه ذكر الخصائص التي ينبغي توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون فاعلة وبالتالي فاعلية الكشوف والقوائم المالية التي تحتويها؛

نتائج الدراسة:

ومن أهم النتائج التي توصلنا اليها في دراستنا، ومما يظهر فاعلية الكشوف والتقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي أنها:

- تسمح بتوفير معلومة مالية ومحاسبية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، -وهو ما يعزز خاصية الدقة-؛
- تساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المحاسبية- خاصية الوضوح أو القابلية للفهم-؛
- تسمح بمقارنة الكشوف المالية -والتقارير للمؤسسة مع ذاتها من سنة لأخرى أو حتى مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية – خاصية القابلية للمقارنة- ؛
- تؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث تسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة، بالإضافة إلى انها تعطيهم معلومات موثوقة تمكنهم من اتخاذ قراراتهم- خاصية الموثوقية-؛
- تعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات محاسبية تعكس الواقع أي انه ملائم للجميع كل حسب ظروفه (يعطي الخيار المحاسبي)- خاصية الملاءمة-.

وبالتالي فالنظام المحاسبي المالي يقدم معلومات محاسبية تمتاز بالخصائص النوعية وهذا ما يؤكد فاعلية الكشوف والتقارير المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع:

أولا بالغة العربية:

1-الكتب :

1- أحمد رجب عبد العال. (1985). المدخل المعاصر في المحاسبة الادارية. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للمطبوعات الجامعية.

2- ابراهيم الجزراوي، و عامر الجنابي. (2009). أساسيات نظم المعلومات المحاسبية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

3- طارق عبد العال حماد. (2002). التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل. الاسكندرية: الدار الجامعية.

4- أحمد منور نور. (2003). مبادئ المحاسبة المالية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

2-الأطروحات والمذكرات:

5- الحاج نوي. (2008). انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مذكرة ماجستير، غ منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

6- مداني بن بلغيث. (2004). أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة*. كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر.

3-الملتقيات العلمية:

7- أحمد زغدار، و محمد سفير. (15-13 أكتوبر 2009). مقومات عرض المعلومات في ظل معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS). الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعاييرالمحاسبية الدولية IAS-IFRS (صفحة 03). جامعة سعد دحلب- البليدة: الجزائر.

8- حسن عبد الكريم سلوم. (بدون تاريخ). دور المعايير المحاسبية في الحد من الأزمة المالية العالمية. المؤتمر الدولي السابع . الزرقاء، الأردن.

9- عبد القادر بلكيحل. (2009). أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS-IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي. مذكرة ماجستير. جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

10- عمر ديلمي. (2009). أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية. *مذكرة ماجستير، غ منشورة*. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة.

11- محمد الخطيب نمر، و فؤاد صديقي. (29-30 نوفمبر, 2011). مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية (تجربة النظام المحاسبي المالي SCF). الملتقى العلمي الدولي : الاصلاح المحاسبي في الجزائر. جامعة ورقلة، الجزائر.

12- محمد براق، و عمر قمان. (29-30 نوفمبر, 2011). أثر الاصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر. الملتقى الدولي الاصلاح المحاسبي في الجزائر . جامعة ورقلة، الجزائر.

13- محمد عجيلة، و مصطفى بن نوي. (26-25 ماي, 2010). ثنائية العولمة المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية في الجزائر، ارتباطات وميكانيزمات. الملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، متطلبات التوافق والتطبيق. المركز الجامعي سوق اهراس، الجزائر.

14- مراد ناصر. (2010). النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني. الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية ، (صفحة 04). المركز الجامعي الواد.

15- وهيبة ليازيد. (2010). معايير المحاسبة الدولية:أهميتها ومتطلبات تطبيقها . الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق. وادي سوف، الجزائر.

4-القوانين والمراسيم:

16- الجريدة الرسمية. (2007). المادة رقم 03 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي. الجزائر.

17- المرسوم التنفيذي 08- 156المرسوم التنفيذي. (156-08). المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 ماي 2008.

ثانيا المراجع باللغة الفرنسية:

18-Robert Obert .(2003) .*Pratique des normes IAS/IFRS* .PARIS: Dunod.

19 -Samir Merouani .(2005) .L'aplication des Normes IFRS en Algerie,"enjeuxet perspecives ."*memoire de fin d'etude I E D F* .KOLéa Tipaza: Algerie.